

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الادارة المشتركة
..... تسلیخ الورود رقم ٢٠٢٣/٢٨

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي،
آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

مطراد
النائب فؤاد مخزومي

بيروت في 15-3-2023

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال
الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية

ب يتشرف النائب فؤاد مخزومي بتوجيهه السؤال التالي نصته إلى الحكومة
لما كانت العملة اللبنانية قد تدهورت إلى مستوى غير مسبوق وبلغ سعر صرفها مئة
ألف في مقابل دولار واحد في السوق الموازية،
ولما كان حاكم مصرف لبنان رياض سلامа قد أصدر تعليمياً يحمل الرقم 657 عدل
بموجبه القرار الأساسي رقم 13221 تاريخ 21/04/2020 (إجراءات استثنائية حول
السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية)، المرفق بالتعليم الأساسي رقم
151

ونصت المادة الأولى من القرار، على أنه "يلغى نص المادة الأولى من القرار
الأساسي رقم 13221، ويُستبدل بالنص الآتي: مع الاحتفاظ بمفهوم القرار الأساسي
رقم 13217 بتاريخ 09/04/2020، وفي حال طلب أي عميل إجراء أي سحوبات أو
عمليات صندوق نقداً من الحسابات أو من المستحقات العائدة له، بالدولار الأميركي أو
بغيرها من العملات الأجنبية، على المصارف العاملة في لبنان، شرط موافقة العميل
المعني، أن تقوم بتسديد ما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية، وفقاً لسعر 15000 ليرة
لبنانية للدولار الأميركي الواحد؛ وذلك ضمن سقف 1600 دولار للحساب الواحد
"شهرياً،

ولما كان حاكم المصرف قد أصدر قراراً بتعديل التعليم رقم 158 بحيث يفيد المودع
من 400 دولار نقداً و400 دولار على سعر 15 ألف ليرة بدلاً من 12 ألف ليرة،



لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الآتي:

- لماذا لم يجر حتى اليوم تعديل التعيميين رقم 151 ورقم 158، لا سيما أن الدولار في السوق السوداء قد تجاوز الـ 100 ألف ليرة والدولار على منصة صيرفة قد تجاوز الـ 75 ألف ليرة، مما يعني أن الهيركات على الودائع قد تجاوز الـ 85%؟

- إلى متى سيبقى حاكم مصرف لبنان متحكماً بمصير المودعين لا سيما صغار المودعين الذين يضطرون إلى سحب ودائعهم من الحسابات بالعملات الأجنبية على سعر مجحف هو 15 ألف ليرة ليغيلوا أسرهم وتيسير أمور معيشتهم في ظل الأزمة الاقتصادية الصعبة والأزمة المالية الشرسة؟

- ماذا لا يقدم حاكم المصرف سياسة مالية واضحة للحكومة؟

- لم لا يستدعي الحاكم للحضور أمام النواب ليشرح سياساته وخططه، ويعطي تفسيراً لهذه السياسات وخصوصاً التعاميم المجحفة، بحق أصحاب الودائع في ظل الانهيار الكبير لعملتنا الوطنية أمام الدولار الأميركي؟

وتفضلو بقبول فائق الاحترام

قرار

النائب فؤاد مصطفى مخزومي